

أزمات الاقتصاد العراقياصلاح التصدعات وسبل النهوض

الاستاذ المساعد الدكتور مروان عبد المالك ذنون

marthano2001@yahoo.com

كلية الادارة والاقتصاد- قسم الاقتصاد- جامعة الموصل

يواجه العراق حالة اقتصادية صعبة تتجاذبها مجموعة هامة من العوامل التي تبدو في كثير من الاحيان شديدة التناقض ، الاقتصاد الريعي، المديونية المفرطة، التوقعات الفجائية والدائمة للموارد عن طريق التجارة وانخفاض اسعار الطاقة، الارهاب ، انتشار السلاح ، الفساد والهجرة، هي بعض المعضلات التي تواجه الاقتصاد العراقي، مما ترتب عليها ازمات متكررة في العقدين الاخرين نتج عنها اشكالات اقتصادية محلية ودولية أدت الى تراجع مستويات التنمية واهدار موارده الحالية والمستقبلية، وحسب أحد الاقتصاديين: جيم-رون فان الوقت أثمن من المال ، يمكنك الحصول على المزيد من المال متى ما شئت، لكن لا يمكن الحصول على المزيد من الوقت» ليس نقص المال هو سبب الأزمات، بل العكس تماما هو الصحيح، فالأزمة هي التي تسبب نقص المال وضياعه؟

مشكلة البحث: لقد واجه الاقتصاد العراقي العديد من الصدمات الداخلية والخارجية التي ادت الى تذبذب معدلات نموه الاقتصادي فهل استطاع العراق تجاوز ازماته الداخلية والخارجية ؟

هدف البحث: تهدف هذه الدراسة الى التعرف المشاكل التي يعاني منها العراق والتي ترتب عليها لاحقا ازمات مالية واخلاقية وسياسية وارهابية ، ثم نتصور اساليب وكيفية العلاج ، ثم نقيس أثار العوامل الداخلية والخارجية المسببة في تذبذب النمو الاقتصادي .

فرضية البحث: ان الازمات الداخلية هي التي تخلق اشكالية في توزيع الموارد ولها دور اساسي في تقلبات نمو الاقتصاد العراقي اكثر من الازمات الخارجية؟

منهجية البحث: اعتمدت هذه الدراسة على التحليل المقارن من خلال لقاء الضوء على طبيعة الازمة ، اسبابها ونتائجها، ثم استعراض اثار سقوط العراق عام 2003 وما تبعه من تداعيات على اداء الاقتصاد العراقي رافقه استخدام منهج تجريبي لقياس الازمة واثارها على معدلات النمو الاقتصادي.

المقدمة

شهد العراق خلال العقود السبعينيات إزدهارا اقتصادياً كان من الممكن ان يجعل العراق في مقدمة الدول إزدهاراً. غير ان ذلك الازدهار توقف منذ بدء الحرب العراقية الايرانية وفرض الحصار الاقتصادي الذي لم ينته الا بسقوط بغداد واحتلال العراق ولكن الخراب لم يتوقف إذ حمل رايته هذه المرة جنون الارهاب والطائفية والمحاصصة والجهل والفساد التي اصبحت تلازم كافة مرافق الحياة اليوم.....، وعلى مستوى الحكومة المركزية، أتاح مزيج الدولة الريعية الضعيفة ولكن الغنية بالموارد للجماعات المتنافسة الاستيلاء على موارد الدولة وعقودها، وتدمير المؤسسات، وتقويض تنمية القطاع الخاص التنافسي.

ماهية الازمة:

تعرف الأزمة بانها صدمه عميقة تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتعتبر على انهيار شامل في النظام المالي والنقدي والاقتصادي والاخلاقي. وبذلك فهي تتعلق ببعدين هما:

1-التهديد الخطير للمصالح والأهداف الحالية والمستقبلية .

2-الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة.

بينما تعرف الازمة السياسية بانها وضع اشخاص غير مناسبين او ليس لهم انتماء للوطن في ادارة مرافق الدولة واتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية المهمة التي تمس شريحة واسعة من المجتمع.

أسباب الأزمات: هناك مجموعة من العوامل تسبب حدوث الأزمات من أهمها:



شكل (1) أسباب الازمات

مراحل الأزمات المالية:

تتقسم المراحل التي تمر بها الأزمة إلى ثلاث اجراء: مرحلة ما قبل الأزمة، مرحلة حدوث الأزمة، ومرحلة ما بعد انتهاء الأزمة، ويمكن توضيحها كالآتي: (عبابنة، 2011، 33-35)

1- مرحلة ما قبل اندلاع الأزمة:

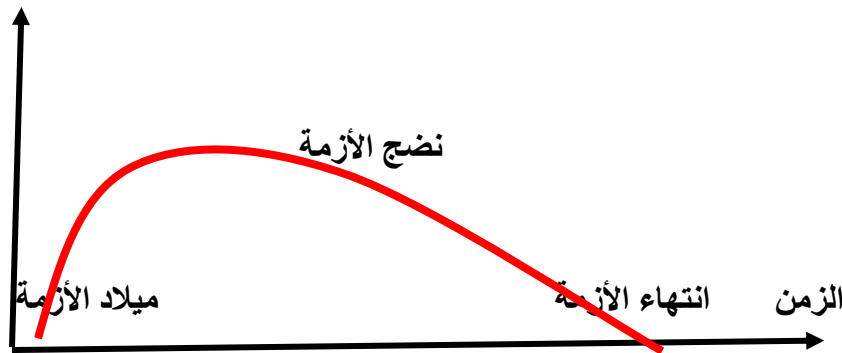
تعتبر هذه المرحلة ميلاد الأزمة، حيث تتكون أحداث ومواقف غير محددة المعالم في الاتجاه أو في الحجم أوفي المدى ، وتتمثل أهميتها في محاولة استشراف الأزمة، والاستعداد للحيلولة دون وقوعها، أو الأعداد لمواجهتها عند حدوثها، ويعد ذلك تنفيذا لإفقادها مرتكزات النمو ومن ثم تحجيمها والقضاء عليها. الأزمات المالية لا تحدث فجأة وإنما تسبقها مقدمات ومؤشرات كثيرة تنبئ بقرب وقوعها، ومن هذه المؤشرات ما يتعلق بارتفاع نسب العجز المالي، والاستهلاك الحكومي، وارتفاع حجم الائتمان المصرفي والديون الخارجية قصيرة الأجل المستحقة على القطاعات المصرفية، والتقلبات في أسعار الأسهم، وارتفاع نسبة الديون المعدومة، والتحويلات الكبيرة في الأسواق المالية، وضعف نظام الرقابة والإشراف، وغياب الشفافية والإفصاح وغيرها مما يعد مقدمات لمولد أزمة مالية.

2- مرحلة حدوث الأزمة:

وتمر الأزمة بهذه المرحلة عندما لا يمكن السيطرة على متغيرات الأزمة المتسارعة، لتصل إلى نقطة الانفجار منذرة بخطر حقيقي على الاقتصاد، ويكمن ذلك في الصدمة وحالة عدم التوازن التي تحدثها. ولهذه المرحلة مؤشرات تتمثل في التقلبات الحادة في أسعار الأصول المالية وأسعار الأسهم والعقارات، وتزايد حالات الإفلاس، والاندفاع في سحب الودائع وإغلاق العديد من المشروعات، وتأميم بعض المؤسسات، وتقديم المساعدات للمؤسسات المالية من قبل الحكومات.

3- مرحلة انحسار الأزمة وانتهائها:

وتبدأ عندما يقوم واضعي السياسات والبنك المركزي بوضع الخطط اللازمة لمجابهة الأزمة عن طريق إعادة التكييف الاقتصادي ووضع برامج مالية ونقدية نقشفية، وإجراء الإصلاحات الضرورية في الإدارة والضوابط الرقابية والنظم الخاصة بالعمل للخروج من هذه الأزمة. ويمكن توضيح مراحل حدوث الأزمة عن طريق الشكل (2): **مراحل حدوث الأزمة**



المصدر: عيانية، عمر يوسف عبدالله، 2011، الأزمة المالية المعاصرة تقدير اسلامي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، الاردن.

الازمات التي عصفت بالاقتصاد العراقي

لقد مر على العراق أزمات عدة كانت بدايتها الحرب العراقية الإيرانية، رافقها حصار اقتصادي خانق، تبعها احتلال وتدمير شامل للبنى الارتكازية والموارد البشرية والأخلاقية والسياسية لكل مقومات النشاط الاقتصادي. إن العراق لا يعاني من ندرة الموارد المالية والبشرية ولكن يعاني من سوء توزيعها وتبديدها في أوجه غير إنتاجية أو استغلالها بشكل غير اقتصادي، مثال ذلك

1- الناتج الذي يفقده المجتمع لوجود الطاقات الإنتاجية العاطلة، التقادم التكنولوجي.

2- الاستهلاك غير الرشيد سواء في القطاع العام أو الخاص.

3- سرقة المال العام والرشوة وتهريب النفط.

4- الهجرة الداخلية والخارجية

5- عدم كفاءة النظام الضريبي.

- 6- تهريب رؤوس الأموال المحلية والاجنبية للخارج.
- 7- شيوع البطالة وخاصة المقنعة في كافة قطاعات الاقتصاد.
- 8- عدم وجود رؤية واضحة وتخطيط مسبق للاستثمارات.
- 9- الاستغلال السيئ للمناصب ووضع أشخاص غير مؤهلين.
- 10- عدم وجود انتماء حقيقي للوطن. وغيرها الكثير من المظاهر السلبية التي فتكت بالبلاد والعباد.

تداعيات الأزمات على الاقتصاد العراقي

انعكست تداعيات وتأثيرات الازمات المختلفة بشكل واضح وجلي من خلال تدهور أسعار النفط وهو المنفذ الاساسي الخارجي للازمة رافقه العديد من العوامل الداخلية المتمثلة بالاحتلال الامريكي للعراق والتدهور السياسي والاخلاقي وانتشار المحسوبية والرشوة وهبوط مستويات التعليم والصحة وتدمير البنى الارتكازية والطائفية والمحاصصة وغيرها من العوامل التي ساهمت في تدهور مستويات النمو الاقتصادي واعادة العراق الى اسفل مؤشرات النجاح العالمية.

لقد انخفض سعر النفط بسبب الأزمة العالمية 2008 بنسبة أكثر من 60% عن أسعاره في 2007 حتى وصل إلى 40 دولار للبرميل الواحد، مما اثر على تخصيصات الميزانية السنوية لعام 2009 وما تلاها من السنوات والذي انعكس بدوره على المنهاج الاستثماري. كما إن البنك المركزي العراقي خفض سعر الفائدة إلى 14% بدلا من 15% بهدف تخفيض نسب التضخم. وسجل سوق العراق للأوراق المالية هبوطا في بورصة الأسهم بمعدل 10% خلال عشرة جلسات متتالية، كما تأثرت السوق العراقية بسبب صعوبة وصول السلع الانتاجية والاستهلاكية وتدهور اسعار صرف العملة المحلية تجاه الدولار، كما زاد معدل الفقر من 18.9% عام 2012 الى 22.5% عام 2017، وبلغت مستويات البطالة معدلات مرتفعة وصلت الى 22% في عموم القطر بينما بلغت ضعفها بالمناطق في المحافظات الأشد تضررا. وبلغ عدد النازحين في الداخل حوالي 3 مليون شخص وفي الخارج حوالي مليوني شخص. ولا يزال الدين الخارجي من اكثر المتغيرات تأثرا بالأزمة نتيجة لاستمرار حدوث صدمات اسعار النفط حيث بلغت نسبته حوالي 57.8% من اجمالي الناتج المحلي لعام 2017. يتضح من ذلك بان الأزمة المالية العالمية وصلت العراق كباقي دول العالم، وان عدم وضع سياسات احترازية واستباقية سوف يؤدي إلى مزيدا من المشكلات في الاقتصاد.(حسين، 2008، 240-241). ويمكن تلخيص أثار الأزمة على الاقتصاد العراقي من خلال الجوانب الآتية:

1- الإيرادات الحكومية:

إن نسبة مشاركة الإيرادات النفطية في تمويل الميزانيات الحكومية للسنوات 2003-2017 بلغ أكثر من 87% وهذه نسبة كبيرة جداً دلالة على مدى أحادية الاقتصاد العراقي واعتماده على قطاع واحد وهو قطاع استخراج وتصدير النفط. من جهة أخرى نجد إن نسبة مشاركة الإيرادات غير النفطية في تمويل الميزانيات الحكومية كانت أقل من 13% خلال السنوات المذكورة وهي نسبة محدودة جداً، وتأتي الإيرادات غير النفطية من الكمارك (رسوم إعادة الأعمار) والضرائب على الدخل (الخاص بالأفراد والشركات والموظفين)، ودخل الفوائد، والمنقول من الهيئات والشركات العامة (المملوكة للدولة)، وأجور الخدمات، وضرائب ورسوم أخرى.

وبما أن نفقات الميزانية الحكومية تسودها النفقات التشغيلية التي يصعب تخفيضها، لكونها تتعلق بحياة الناس اليومية، ولمواجهة هذه الحالة، أي عند عدم توفر التمويل اللازم من جهة وضرورة السيطرة على حجم العجز من جهة أخرى، لجأت الحكومة إلى تخفيض النفقات الاستثمارية، وهذا ما حدث بالفعل لموازنات 2009-2016 عندما تبخر جزء كبير من التمويل نتيجة انخفاض أسعار النفط وتقلص عائد البلاد النفطي بالعملة الصعبة من نحو 62 مليار دولار في 2008 إلى عائد قد ينحدر إلى 42 مليار دولار عام 2009 وما تلاها من سنوات، إضافة إلى عدم تنفيذ المشاريع الاستثمارية والخدمية في عدد كبير من المحافظات والأقاليم. حيث تستحوذ الميزانية التشغيلية على حوالي 70% من الموازنة يذهب منها حوالي 20% إلى الرئاسات الثلاث، بينما يذهب حوالي 30% إلى الاستثمار وهي نسبة ضئيلة جداً إذا ما رافقها انتشار الفساد والرشاوى وغياب الرؤية الاقتصادية وسوء توزيع في الموارد، وعدم الاتفاق السياسي وانتشار الإرهاب في كافة أنحاء القطر.

2- التجارة الخارجية:

تتمحور العلاقات الاقتصادية الخارجية على تصدير النفط الخام بسبب انخفاض أو انعدام صادرات القطاعات الأخرى، وهو ما يعني إن النسيج الهيكلي الذي يجمع بين القطاعات الاقتصادية تتعدد فجواته، ويستورد العراق أكثر من 90% من احتياجاته الاستهلاكية، وبنسبة أكبر احتياجاته الاستثمارية إضافة إلى ما تسببه الأزمة من مضاعفة معدلات الأسعار العالمية في دول المنشأ وتدهور الأوضاع الأمنية التي ترتب عليها صعوبة الاستيراد وارتفاع تكاليفه وبالتالي عجز الحكومة عن توفير مفردات البطاقة التموينية، وما رافقها من مشاكل اجتماعية ونفسية. (الفراجي، 2011، 65-66).

3- اثار الازمة على القطاع المصرفي والسوق المالية

تعد السوق المالية العراقية حديثة النشأة مقارنة بالأسواق المالية الدولية، ويعود ذلك لأسباب عدة من أهمها حداثة إنشاء الشركات المساهمة. وتضم السوق المالية العراقية التشكيلات الآتية:

المصارف وفروعها إذ يبلغ عدد المصارف العاملة في العراق حتى نهاية عام 2011 (اثنين وخمسين) مصرفاً، رابطة المصارف الخاصة في العراق تأسست بتاريخ 2004/5/5 بمشاركة (تسعة عشر) مصرفاً خاصاً، شركات التأمين البالغ عددها (تسعة وعشرين) شركة عراقية منها

ثلاث شركات حكومية، هي الشركة الوطنية للتأمين ، والشركة العراقية للتأمين ، والشركة العراقية لإعادة التأمين فضلاً عن (ست وعشرين) شركة تأمين خاصة. صندوق توفير البريد الذي يقوم بقبول ودائع الجمهور وإعادة استثمارها في مختلف المجالات، هيئة الأوراق المالية، شركات الصرافة التي تم تأسيسها في فترة التسعينيات ويشرف عليها البنك المركزي العراقي، ويقتصر نشاطها على بيع العملة الأجنبية داخل العراق وشرائها ، شركات التحويل المالي ، وتعد من المؤسسات المالية غير المصرفية تستند في عملها إلى التعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي، شركات التوسط لبيع وشراء الأوراق المالية، شركات الاستثمار المالي، صندوق التقاعد وهو من المؤسسات الكبيرة الحجم إذ تبلغ موجوداته بحدود (أربعمئة وخمسة) تريليونات دينار، أي ما يعادل (ثلاثمئة وثمانية) مليارات دولار وتشمل رواتب الرعاية الاجتماعية للمتقاعدين، شركات تقديم القروض الصغيرة والمتوسطة ، وهي من أحدث المؤسسات العاملة في السوق.(البنك المركزي العراقي، 2011، 79-80).

حيث كان تأثير الأزمة على القطاع المصرفي والسوق المالية العراقية الاقل تضرراً بسبب الطبيعة البدائية للعمل المالي والمصرفي في العراق وعدم اندماج العراق بالسوق المالية العالمية، باستثناء الخوف على مصير الأموال العراقية في البنوك الأمريكية.(المعموري، 2009، 113).

كيفية النهضة ومن اين نبدأ:

بعد تحرر كافة التراب العراقي من براثن الإرهاب 2017 بدأت الحكومة العراقية حزمة شاملة من أنشطة إعادة الاعمار تربط تحقيق الاستقرار على وجه السرعة برؤية طويلة الاجل. ويشير تقدير الاضرار عام 2018 الى ان إعادة الاعمار يتطلب توفر حوالي 88 مليار دولار، تعهد مؤتمر الكويت الى توفير تعهدات قيمتها 30 مليار دولار وتعهد البنك الدولي بالمساهمة الفاعلة ، في حين اعدت الحكومة خطة تمويل لتعبئة موارد كبيرة من القطاع الخاص. وقد يلقي برنامج الحكومة العراقية من اجل الإصلاح دعماً من حزمة تمويل كبيرة من جهات ثنائية وأخرى متعددة الأطراف ساعدت على تقادي ازمة اقتصادية واجتماعية شديدة، وفي عام 2017 لجأت الحكومة الى الديون السيادية بلغت قيمته مليار دولار امريكي. ويمكن ترتيب أولويات الإصلاح:

تشكيل ثلاث مجالس:

1-مجلس اقتصادي من الخبراء والتكنولوجيا والمختصين هدفه:

- ▶ رسم وتنفيذ الخطط الاستثمارية
- ▶ تقديم الاحتياجات وممكنات العراق من الموارد (مواد اولية ، النفط، زراعة، صناعة) .
- ▶ صياغة خطة قصيرة ومتوسطة الاجل لأولويات المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية.
- ▶ دراسة مصادر التمويل المحلي والاجنبي
- ▶ دور رقابي على الاداء وتنفيذ المشاريع.

2-مجلس تخطيطي من كوادرنا الهندسة المحلية والاجنبية هدفه:

رسم احتياجات العراق للمئة سنة المقبلة ووضع تصاميم هندسية تحافظ على تاريخه الحضاري ، ولا بد من الاستعانة والتعاون مع شركات عالمية للتصميم الحضري والاقليمي لكي نحصل على افضل النتائج وبدون هدر للوقت والموارد.

3-تشكيل مجلس الخدمة العامة ويتولى التنسيق بين حاجة الدولة من الايدي العاملة وتوزيع الخريجين من الجامعات والمعاهد الفنية والزراعية والخدمية والصناعية على القطاعات المحتاجة.

من أين نبدأ

للبدء بالتنفيذ لا بد من ترتيب المشاريع التنموية الأكثر أهمية ثم المهم وعلية يمكن وضع أولويات العراق كما يلي:

- تشكيل صندوق دعم اعمار العراق: تكون ايراداته من الموارد المحلية الداخلية والقروض ومساهمة القطاع الخاص والتجار وهبات الدول المانحة والقروض الميسرة من صندوق النقد الدولي.

-التنسيق مع الجهات الدولية المانحة والمنظمات العالمية غير الحكومية للاستفادة من خبراتها في التخطيط والتنفيذ والاعمار.

-توفير الامن لا بد من مسك الملف الامني بيد من حديد لأن راس المال جبان يبحث عن البيئة الامنة

العناية بالقطاع التمويلي وفتح المصارف والبنوك والتوجه بقوة نحو المصارف الاهلية مستخدما التكنولوجيا الحديثة. كما لا بد من وضع سياسة نقدية ومالية قصيرة ومتوسطة الأجل تعتمد على الرقابة والتقييم المستمر لما تحقق ولما يجب ان يتحقق.

- معالجة الفساد وبقوة عن طريق تشخيص المفسدين ونشر معلومات عنهم في الملصقات والتلفزيون ومن ثم معاقبتهم وطردهم من الخدمة ليكونوا عبرة وردع للآخرين. إن نقشي الفساد يعني تدني ايرادات الحكومة وتشوية صورة العراق وسوء الخدمات وخسارة المدخرات المحلية. ونقترح هنا بعض الافكار مثل زيادة ساعات واوقات الدوام، واعتماد النظام المسائي، زيادة عدد الشبائيك، اعتماد النظام الالكتروني، انجاز المعاملات لقاء ثمن كإيراد للحكومة.

ماهي المشاكل الملحة التي بحاجة الى علاج فوري وبالتمويل الحكومي

-اعادة بناء وتوسيع البنى الارتكازية وخاصة الجسور والطرق الحيوية واعادة تأهيل المستشفيات والمراكز الصحية.

-توفير سيولة نقدية للمواطنين عن طريق صرف الرواتب في اوقاتها وقيام البنوك والمصارف بتقديم القروض.

-التخلص من النفائات ومخلفات الحرب

-اعادة تاهيل وتوسيع وانشاء مطارات حديثة

مشروعات تنفذ بطريقة الشراكة الذكية بين القطاع الخاص والعام والاجنبي
الأسناد الى مبدأ الشراكة الذكية في الإنتاج والتوزيع والتخطيط اعتماداً على حقيقة أن أي اقتصاد يتكون من عدة عوامل (الفرد، المجتمع، الحكومة،

القطاع الخاص، الاستثمار الاجنبي، الخدمات، وسائل الاعلام) تدعم بعضها بعضا وانه كلما اتسعت السوق كانت هناك امكانية تكاملية وربحية اكبر في الداخل والخارج. وتستند الفكرة على مبدأ أريج أنت والآخرين، وأستفد أنت وجارك، وأجعل المدينة بيئة أكثر ربحاً. تنفيذ هذه الشراكات يجب ان يعتمد على التمويل الذاتي والاستفادة من تجارب الآخرين في معالجة بعض المشكلات وهو أفضل واقصر طريق لتسريع عملية الاصلاح مثل تدوير النفائات (المانيا) والطرق المشتركة (ماليزيا) والشراكة مع الشركات الاجنبية مدن صناعية جاهزة (تركيا).

كيفية الحصول على الموارد المالية:

- السيطرة على المنافذ الحدودية للمدن واعادة فرض التعريفية الكمركية (الالكترونيا) على مداخل المدينة مما سيوفر إيرادات كبيرة للمدينة ويمنع التهريب ويشجع على زيادة الانتاج المحلي.

- عوائد السياحة

- مساهمة القطاع الخاص عن طريق الحصص النسبية

- القروض من الدول المجاورة

- اعتماد اساليب الشراكة مع الدول المجاورة

- اعتماد نظام الجباية للخدمات الحكومية

- التبرعات من المواطنين والشركات

- الاستغلال الامثل للموقع الجغرافي للمدينة كونها مركز مهما لنقل البضائع والخدمات براً وجواً من تركيا وسوريا وشمال لعراق.

الجانب التطبيقي

سنحاول في هذا الجانب تقدير وقياس اثر اهم العوامل المسببة للازمة في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 والمتمثلة ب عرض النقود، اسعار النفط، النفقات الحكومية، متغير وهمي للازمة العالمية، الديون الداخلية، ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP. أجرى الباحث اختبار العلاقة الديناميكية طويلة الاجل باستخدام نموذج VAR ثم اختبار العلاقة قصيرة الاجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ العشوائي ECM.

نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل

$$GRO = 37.6 - 0.18GOEXP - 0.59OILPR - 0.32 CRISIS$$

$$(1.1) \quad (8.3) \quad (4.3) \quad (4.2)$$

$$R^2=0.81, \quad Adj R^2= 0.73, \quad F=9.1, \quad D.W=2.9$$

نتائج تقدير العلاقة قصيرة الاجل

$$GRO = 5.3 - 0.43\Delta GOEXP - 0.15 \Delta OILPR - 0.129\Delta DEBT + 0.59 \Delta MS - 0.89 CRISIS$$

$$(1.94) \quad (3.22) \quad (1.3) \quad (1.2) \quad (2.1) \quad (8.5)$$

$$R^2=0.93, \text{ Adj } R^2= 0.89, \quad F=24, \quad D.W=2.1$$

يتضح من المعادلة اعلاه بعض الحقائق المهمة:

- 1- ان لكل من النفقات الحكومية وتذبذبات اسعار النفط الخام اثار سلبية واضحة على نمو لاقتصاد العراقي.
- 2- ان للازمة المالية العالمية (الصدمات الخارجية) اثار سلبية واضحة على اداء الاقتصاد العراقي.
- 3- ان هذه النتائج تتفق ومنطق النظرية الاقتصادية حيث تسببت الازمة العالمية الى انهيار اسعار النفط الخام والذي ادى بدوره الى انخفاض الايرادات الحكومية ، رافقها احتلال العراق بعد عام 2003 وأنهار الامن وتشكيل حكومة وقتية ادت الى زيادة النفقات الحكومية الى مستويات غير مسبوقة.
- 4- ان استمرار العراق الاعتماد على عوائد النفط يعني مزيدا من التراجع في الاداء الاقتصادي.
- 5- تشير الاختبارات القياسية الى ان هذه المتغيرات تفسر حوالي 81% من الاختلالات المسببة في تذبذب النمو الاقتصادي وان معامل F يجتاز الاختبارات الاحصائية.
- 6- لو اخذنا متغير الازمة في العراق كمتغير مستقل نجد ان أكثر العوامل المسببة له هو تقلبات اسعار النفط.
- 7- تم اسقاط المتغيرات عرض النقد والمديونية الداخلية لمحدودية السلسلة الزمنية وعدم معنوية المعاملات التقديرية.

الاستنتاجات والتوصيات

لقد تعرض العراق الى هجمة شرسة عميقة خلال الفترات الزمنية السابقة مما يستوجب التعاون والحوار والاتصال المباشر بني كافة الاطراف للارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، وهذه مسؤولية ملقاة على عاتق جميع ابناءه ومثقفيه، شبيها وشبابها، رجالها ونساءها.

1- لكي نبدأ بالإصلاح لابد من البدء من أنفسنا ثم تشخيص أولوياتنا التنموية وهذا لا يتم إلا من خلال وجود أفراد أكفاء مؤهلين في كافة المجالات السياسية والاقتصادية ومراكز اتخاذ القرار.

2- إن للإدارة السليمة وتقنية المعلومات وتحسين مناخ الاستثمار ومكافحة الفساد أهمية كبيرة في اصلاح الاقتصاد العراقي وأصبح يقيناً أنها تجلب النجاح للمؤسسات التي تقودها.

3- اعتماد عمليات التخطيط الاقتصادي وإعادة توزيع الموارد وخاصة المالية منها بشكل كفوء .

4- تطوير الموارد البشرية عن طريق تحسين نظام التعليم واعطاء حرية للجامعات في اتخاذ القرارات الخاصة بها وخاصة في مجالي التدريب وتطوير المناهج، بما يرفع من اداء كوادرها ويحسن من نوعية مخرجاتها.

5- الاستثمار في البنى التحتية وإعادة تاهيل الطرق والجسور واعتماد التخطيط الحضري والاقليمي ووضع خطط مستقبلية للمدن لهو من الاولويات المحلة للحكومة.

6- الانفتاح على العالم الخارجي في كافة المجالات الاقتصادية والتعليمية والتجارية والمالية.

7- تقليص النفقات الحكومية عن طريق تقليص حجمها سواء الرئاسات الثلاث ام مجلس النواب ورفع كفاءتها .

ان العملية التي يحتاجها العراق لكي ينمو هي القيام باصلاحات هيكلية تعتمد:

- أ- تبني اقتصاد السوق وقيام الحكومة بدور وكمل للقطاع الخاص وليس متضاربا معه؟
- ب- تنويع القاعدة الاقتصادية والانتاجية عن طريق اعادة تاهيل القطاع الصناعي وانشاء صناعات قائمة متقدمة تقنيا تعتمد على الموارد المحلية المتوفرة. رفع كفاءة قطاع الزراعة بتحسين طرق الانتاج ونوعية البذور والاسمدة.
- ت- تشجيع الاستثمار الخاص
- ث- تشجيع تدفق الاستثمار الاجنبي
- ج- تشريع القوانين والانظمة التي تحمي المستثمر المحلي والاجنبي.
- ح- دعم القطاع المصرفي وادخال التكنولوجيا الحديثة في ادارة المصارف وتشجيع المصارف

ختاماً يمكننا ان يمكن ايجاز ما تقدم ان الصعوبات التي يوجهها الاقتصاد العراقي بسبب سوء ادارة الموارد الاقتصادية يمكن تجاوزها باعتماد فلسفة اقتصادية واضحة ورسم سياسات اقتصادية كفوة تتمحور اهدافها على تفعيل دور القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي فيه من خلال توفير بيئة اعمال تشريعية ومؤسسية مناسبة وتطوير القطاع المصرفي لأداء دوره الحقيقي في التنمية المنشودة. ان المشاركة المجتمعية الواسعة تشكل مرتكزا اساسيا لنجاحها لذا يجب توخي الشفافية في تشخيص المشكلات ومناقشة الحلول من خلال وسائل الاعلام ومشاركة البحث العلمي في الجامعات العراقية والمنظمات غير الحكومية لدراساتها والخروج بالتوصيات المناسبة بصددھا.

قائمة المصادر

الوثائق الرسمية

1. البنك الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي ، 2017 ، واشنطن ، الولايات المتحدة الأمريكية .
2. البنك الدولي ، تقرير التنمية الاقتصادية ،النظم المالية ، والتنمية مؤشرات التنمية الدولية ، (2010) ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة .
3. البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي في العراق ، 2017، بغداد ، العراق .
4. البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي، للسنوات (2003-2017)، بغداد، العراق .
5. منظمة المؤتمر الإسلامي ، 2016، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRI).
6. وزارة التخطيط العراقية ، خطة التنمية الوطنية (2010-2014) ، 2015، بغداد العراق .

البحوث والدراسات العربية

- 1- الصبيحي ، علي نبع صايل ،أحمد وهيب حسن ، 2011، السياسات الكلية في العراق خلال المدة (1990-2010) والفرص المتاحة للنهوض بالاقتصاد العراقي (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 4 ، العدد7.
- 2- أ.د. مظهر محمد صالح 2008 تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العراقي/ ندوة المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد وبالتعاون مع المؤسسة الوطنية للتنمية والتطوير/ بغداد.

3- خلف ، عمار حمد ، 2011 ، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 17 ، العدد 64 ، العراق .

4- نجادات، عبدالسلام، 2010، الازمات المالية العالمية (الاثار والمسببات)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 27، ص ص 25-53.

الكتب العربية

1-محمد لخضر بن حسين 1995، الأزمات الاقتصادية، فعلها ووظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية، ترجمة أحمين شفير، المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر.

2-ابو فارة، يوسف احمد، 2009، ادارة الازمات مدخل متكامل، اثرء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان.

3-زيني، محمد علي ، 2009 ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، الطبعة الثالثة ، دار الملاك للفنون والآداب والنشر ، بغداد العراق .

4-عبابنة، عمر يوسف عبدالله، 2011، الازمة المالية المعاصرة تقدير اسلامي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، الاردن.

الرسائل والاطاريح:

1- الجرجيسي، سراء سالم داؤد سليمان، 2006، الازمات المالية العالمية: قياس ومحاكاة لازمات مالية في بلدان عربية مختارة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

2- الخزرجي، بشرى عاشور سلطان، 2008، "الاقتصادات النامية بين الازمات المالية وتحديات الاصلاح الاقتصادي" اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

3-هاجر، بو يوسف وسيلة عباس، 2009، الازمات المالية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

البحوث والدراسات الانكليزية

1-Goeltom M.S., 2009, "The Impacts of Global Crisis on Indonesian Economy", Economic Cooperation and Development Review, Vol. 2, No. 2: 123-142

2- Melten Inc.E, 2010, Global International Crisis and Turkey: Effects and Suggestion, Economic Studies Vol. XIX, No,1: 101-117

3-Rosa, M. Lastera and Geoffre, 2010, The Crisis of 2007- 2009: Nature Causes, and Reaction, Journal of International Economic Law Vol. 13, No. 3: 531-550

4-Kunt and Detragiache, the Determinates of Banking Crisis in Developing and Developed Countries, IMF. Staff Papers vol. 45, No, 1,

12-Manmohan S. Kumar, 2001, "Global Financial Crisis", International Monetary Fund, Working Paper, WP/00/105.